

يتعلق بتنقيح القانون عدد 4 لسنة 2012 المورخ في 22 جوان 2012 المتعلق بأحكام
إستثنائية للإنتداب في القطاع العام

فصل وحيد :

يتم تنقيح الفصل الثاني والفصل الثالث من القانون عدد 4 لسنة 2012 المورخ في 22 جوان 2012 المتعلق بأحكام إستثنائية للإنتداب في القطاع العام كما يلي :

الفصل الثاني (منقح) : تجرى المناظرات الخارجية بالملفات والإختبارات المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون وفقا لما يلي :

1- 70 بالمائة كحد أدنى من الخطط المراد سد شغورها كما يلي :

• المرحلة الأولى يتم ترتيب المترشحين وفقا لمقاييس سن المتخرج وسنة التخرج والجهة الراجع لها بالنظر والمثنته بمقتضى شهادة الترسيم بمكتب التشغيل .

• المرحلة الثانية : تتم دعوة المترشحين الحاصلين على مجموع نقاط يضبط بمقتضى أمر إلى إجراء إختبارات شفاهية أو تطبيقية أو أسئلة متعددة الإختيارات .

2- 30 بالمائة كحد أقصى من الخطط المراد سد شغورها عن طريق إختبارات شفاهية أو تطبيقية أو متعددة الإختيارات بالنسبة إلى بقية المترشحين .

تنطبق هذه النسب على الخطط المفتوحة للإنتداب والمتبقية بعد الإنتداب المقرر بالفصل الموالي .

الفصل الثالث (منقح) : لا تنطبق صيغة المناظرة الخارجية بالملفات والإختبارات على :

- الإنتدابات المباشرة للعاطلين عن العمل من أصحاب الشهادات العليا الذين طالت فترة بطالتهم أكثر من عشر سنوات . ويخضعون وجوبا إلى تكوين تضبط مدته وبرامجه بمقتضى أمر .

27 / 2020

الواردات عدد
03 مارس 2020
مجلس الوزراء مكتب الضبط المركزي

(بقية الفصل دون تغيير)

شرح الأسباب

27 / 2020

يهدف مشروع هذا القانون إلى تحقيق الأهداف التالية :

- الحد من ظاهرة البطالة في تونس عبر إرساء إطار تشريعي يضمن تدخل الدولة في التقليل من هذه الظاهرة سيما لدى أصحاب الشهادت العليا الذين طالت فترة بطالتهم ،
- الاستجابة التشريعية لأحد أبرز أهداف ثورة الحرية والكرامة والمتعلقة بالتشغيل كاستحقاق لطالبيه من العاطلين عن العمل ،
- تجسيم أحكام الفصل 40 من الدستور الذي ينص على أن " العمل حق لكل مواطن ومواطنة ، وتتخذ الدولة التدابير الضرورية لضمانه على أساس الكفاءة والإنصاف . ولكل مواطن ومواطنة الحق في العمل في ظروف لائقة وبأجر عادل " ،

وانطلاقا من كون نواب الشعب هم صوتهم والحاملون لمشاغله ، وحيث ينص الفصل 50 من الدستور على أن الشعب يمارس السلطة التشريعية عبر ممثليه بمجلس نواب الشعب ، فقد تفاعل أغلب أعضاء المجلس إيجابيا مع مطالب العاطلين عن العمل من حاملي الشهادت العليا في سن قانون يرسخ حقهم في التشغيل .

وحيث أن السلطة التشريعية مدركة أن العاطلين عن العمل من أصحاب الشهادت العليا لا يمثلون مشكلا بقدر ما يشكلون ثروة وطنية يتوجب حسن توظيفها لما يخدم الصالح العام في مختلف قطاعات الدولة ومؤسساتها العمومية والخاصة ، فقد تعهد ممثلون عن ستة كتل برلمانية بصياغة مبادرة تشريعية حول انتداب العاطلين عن العمل من أصحاب الشهادت العليا على قاعدة سنة التخرج

وسن المتخرج .

27 / 2020

الواردات عدد
03 مارس 2020
مجلس نواب الشعب مكتب التصويت المركزي

وتجدر الإشارة إلى أن مبدأ الإنصاف المنصوص عليه بالفصل 40 سالف الذكر يقتضي إحداث بنك معطيات حول العاطلين عن العمل من أصحاب الشهادات العليا لغاية استهداف تشغيل الفئات الأكثر استحقاقا وأولوية . ويتم ترتيب هذه الأولوية وفقا لمعايير موضوعية وأخرى دستورية . وتتعلق المعايير الموضوعية بتنفيذ أول يخص سنة التخرج وتنفيذ ثاني يتعلق بسن المتخرج . أما المعيار الدستوري فيتصل بالتمييز الإيجابي لفائدة الجهات الأقل حظا. وهو ما يقتضي إرساء صيغة تنفيذ لفائدة العاطلين عن العمل من أصحاب الشهادات العليا بحسب الجهات المثبتة بمقتضى الترسيم في مكاتب التشغيل في كل جهة .

وقد اقتضى تنزيل هذه الأحكام الجديدة تنقيح القانون عدد 4 لسنة 2012 المؤرخ في 22 جوان 2012 المتعلق بأحكام استثنائية للانتداب في القطاع العمومي ، في اتجاه بيان مقاييس ترتيب المترشحين المتعلقة بالسنة التخرج والجهة الراجع لها المتخرج بالنظر والمثبتة بمقتضى شهادة الترسيم بمكتب التشغيل وذلك انسجاما مع مبدأ التمييز الإيجابي في ظل ارتفاع فئة العاطلين عن العمل بالمناطق الداخلية .

ونظرا إلى أن مبدأ الإنصاف يقتضي إسناد هذه الفئة الأخيرة الأكثر تضررا وأشد حاجة إلى الشغل ، فقد نص مشروع القانون على إدراجها ضمن الانتدابات المباشرة مع إخضاعها إلى مرحلة تكوين تطبيقي يضبط بأمر بما يجعل أداء المنتدبين ركيزة لتنمية قدرات المؤسسة العمومية خاصة من قبل حاملي شهادات الدكتوراه في اختصاصات عدة والذين يتعين على الدولة حسن استثمار معارفهم وخبراتهم البحثية في تطوير مختلف القطاعات على غرار المجال البيئي والعلوم التكنولوجية والخدمات وغيرها .

هذا مع ضرورة بيان أن المجهود التشريعي المضمن في مشروع القانون المعروض إنما هو حلقة في سلسلة مجهودات وطنية يتوجب أن تتضافر بين القطاع العام والقطاع الخاص مع تحفيز العاطلين

عن العمل على التوجه نحو المبادرة الخاصة وبعث المؤسسات الصغرى والمتوسطة لمعالجة ظاهرة البطالة التي كلما تفاقمت ازدادت اثارها السلبية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي .



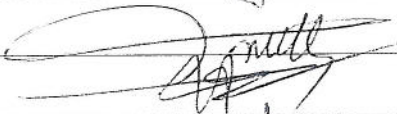
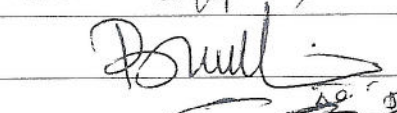



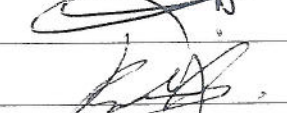

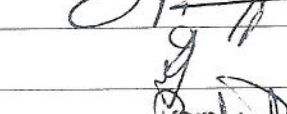

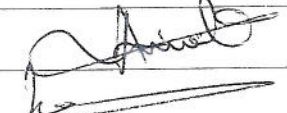



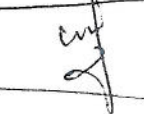



تلك هي أبعاد مشروع القانون المعروض وغاياته .

27 / 2020

الواردات عدد
03 مارس 2020
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب

أصحاب المبادرة التشريعية المتعلقة بانتداب العاطلين عن العمل

الإمضاء	الكتلة	الإسم واللقب	
	النهضة	بلقاسم حسن	1
	النهضة	نور الدين عرووي	2
	النهضة	المهندس نور طرابلس	3
	النهضة	محمد المرزوقي	4
	النهضة	زينب براهيم	5
	النهضة	فادي بلقاسم	6
	النهضة	فاتيح بوهلال	7
	النهضة	راب بن لطيف	8
	النهضة	محمد القورحاسي	9
	النهضة	فاتيح الخوسي	10
	النهضة	نصف الخازري	11
	قلب تونس	أناس الخاطبي	12
	ع الشعب	زهير المزارعي	13
	الإصلاح	حسنونة الساعفني	14
	الكرامة	يوسف الهادي	15
	قلب تونس	ليلى بالكحل	16
	قلب تونس	ندجب الغنوشي	17
	الديمقراطية	أمل سعيدي	18
	الديمقراطية	للاي الحداد	19
	انتخابات البرلمانية	نفصال المرروي	20
	انتخابات البرلمانية	محمد المرروي	21
	النهضة	مصطفى مصطفى اللامي	22
	انتخابات البرلمانية	الحبيب بن سبيح	23

